

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت (غيانا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) العولمة والترابط (تابع)

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-63543 (A)



(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية

عشرة (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)
(A/C.2/67/L.34/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/67/L.34/Rev.1 : مباشرة الأعمال الحرة
من أجل التنمية

٦ - **السيدة دي لورينتس** (أمينة اللجنة): تلت بياناً بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فقالت إن المناقشة المواضيع المنصوص عليها في الفقرة ١٦ من مشروع القرار من المتوقع أن تتألف من جلسة صباحية واحدة وربما جلسة إضافية بعد الظهر توفر لها ترجمة شفوية باللغات الرسمية الست ومحاضر حرفية للجلسة أو الجلسات العامة فقط. وستكون هذه الجلسات مشمولة باستحقاق الجمعية العامة على أساس أنها لن تعقد على التوازي مع اجتماعات أخرى للجمعية العامة. وينبغي تحديد المواعيد بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

٧ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام المنصوص عليه في الفقرة ١٧ من مشروع القرار سيضيف إصدار وثيقة عدد كلماتها ٥٠٠ ٨ بجميع اللغات الرسمية إلى عبء وثائق إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، ستدرج الاحتياجات الإضافية المقابلة التي قيمتها ٥٠ ٩٠٠ دولار في الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨ - **السيدة دافيدوفيتش** (إسرائيل): أدخلت تصويبات تحريرية طفيفة على مشروع القرار وقالت إن ألبانيا، وبربادوس، وبيرو، وتشاد، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ودومينيكا، وزامبيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت لوسيا، وسيشيل، وغيانا، والكونغو، وليختنشتاين، ومدغشقر، ومنغوليا، والنرويج قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)
(A/C.2/67/L.35/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/67/L.35/Rev.1 مد جسور التواصل عبر طريق المعلومات الفائت السرعة العابر لبلدان أوراسيا

١ - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيد آلييف** (أذربيجان): أدخل تصويبا شفوياً طفيفاً على مشروع القرار وقال إن أفغانستان، وباكستان، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجمهورية قيرغيزستان، وكندا، والكويت، ولبنان، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٣ - **الرئيس**: أعلن أن غابون وغواتيمالا قد انضمتا أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار.

٤ - واعتمد مشروع القرار A/C.2/67/L.35/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا.

٥ - **السيد ساهاكوف** (أرمينيا): قال إن وفده يأمل في أن يعزز اعتماد مشروع القرار التعاون الإقليمي لمنفعة جميع الأطراف المعنية. وإنه ينبغي أن يكون طريق المعلومات الفائت السرعة العابر لبلدان أوراسيا مفتوحا لجميع الدول المهتمة وألا يهيئ ظروفاً أكثر ملاءمة لمن هدفهم استخدام المشاريع الاقتصادية كأدوات لتحقيق أغراضهم السياسية الخاصة.

للقرارات الدولية وأن تنهي احتلالها للأراضي العربية. وينبغي للدول الأعضاء التي أيدت إقامة دولة فلسطينية أن تعترف أيضا بحق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في بناء مؤسساتهم وتحقيق التنمية المستدامة وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨.

١٣ - السيد الحجري (عمان): تكلم باسم مجموعة الدول العربية تعليلا للتصويت قبل التصويت فقال إن الاحتلال الإسرائيلي يواصل منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في التنمية، على النحو الموثق في التقارير التي أعدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (A/67/91- E/2012/13) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (TD/B/59/2). وهذا الوضع يتعارض بشكل صارخ مع ادعاء إسرائيل بأنها تشجع التنمية المستدامة. وقد سعت مجموعة الدول العربية إلى إضفاء بعض التوازن على النص، لكن التغييرات المقترحة رُفضت. ولذلك سيصوت أعضاء المجموعة ضد مشروع القرار.

١٤ - السيد خليل (مصر): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت فقال إن مشروع القرار يركز بشكل مفرط على السياسات الوطنية لمباشرة الأعمال الحرة، متجاهلا الحاجة إلى تهينة بيئة دولية مواتية. ولا يمكن للبلدان النامية أن تعتمد على السوق المحلية وحدها، فهي تحتاج إلى نظام إداري متعدد الأطراف مفتوح يكمله نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وفضلا عن ذلك، فإن مشروع القرار لا يأخذ في الاعتبار تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والأونكتاد، التي تثبت أن الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الرئيسية التي تعترض تنمية الاقتصاد الفلسطيني؛ إذ يجري باطراد تقليص الأراضي المتاحة للزراعة، وبحول الحصار المفروض على قطاع غزة دون انخراط السكان في التجارة.

٩ - الرئيس: أعلن أن فانواتو قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

١٠ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن إسرائيل، كدأها في السنوات السابقة، تحاول أن تستغل منبر اللجنة لإعطاء انطباع بأنها دولة محبة للسلام ملتزمة بالتنمية المستدامة. وإن سلطات الاحتلال ترغب في صرف الانتباه عن انتهاكاتها المستمرة لمبادئ حقوق الإنسان والقرارات الدولية. وعلى الرغم من أن السلطة القائمة بالاحتلال قدمت مشروع قرار بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية، فقد شلت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وتقوم في الجولان السوري المحتل بانتهاك القانون الدولي بالترخيص لإقامة مشاريع مختلفة على الأرض العربية بالتعاون مع شركات غربية. وهي تواصل دفن النفايات السامة واقتلاع الأشجار وهدم الممتلكات، وبذلك تحول دون وصول السكان العرب إلى الموارد الطبيعية والمياه. وقد أنهت العمل بترتيب كان قد تم التفاوض عليه عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية جعل من الممكن بيع التفاح المنتج في الجولان السوري المحتل في سائر أنحاء الجمهورية العربية السورية.

١١ - واسترسل قائلا إن الجمعية العامة، منذ أيام قلائل فقط، منحت فلسطين مركز الدولة المراقبة. وقامت سلطات الاحتلال بالرد على الفور بالإذن بإنشاء ٣٠٠٠ وحدة استيطانية إضافية حول العاصمة الفلسطينية، القدس، واحتجزت إيرادات الضرائب الفلسطينية التي يُحتاج إليها لصرف المرتبات وصيانة الهياكل الأساسية. ومن الواضح أنه ليس لدى القائمين بالاحتلال الإسرائيليين أي نية للعمل على إقامة سلام عادل وشامل.

١٢ - وأردف قائلا إن اللجنة، بتصويتها ضد مشروع القرار، سترسل إشارة قوية بوجود أن تمثل إسرائيل

غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لكسمبرغ، ليريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات-الوحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، سري لانكا، السودان، العراق، عُمان، فترويل (جمهورية - البوليفارية)، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيكاراغوا، اليمن.

المتنعون:

أفغانستان، إكوادور، بروني دار السلام، بنغلاديش، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، الصين، مالي، موريشيوس.

١٧ - واعتمد مشروع القرار A/C.2/67/L.34/Rev.1 بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل ٣١ صوتا وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت.

١٨ - السيد كاغاندا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفده شارك في تقديم مشروع القرار لأنه يرى أن مباشرة

وبالنظر إلى موضوع مشروع القرار، لا يمكن تجاهل هذا الواقع.

١٥ - واسترسل قائلا إن وفده قد شارك في المفاوضات التي أجريت بشأن مشروع القرار في جهد منه لمعالجة هذه الشواغل. وقد وجدت بعض مجالات الاتفاق، ولكن وفودا أخرى نكلت في وقت لاحق عن هذه التفاهات. ومن ثم سيصوت وفده ضد مشروع القرار.

١٦ - وأجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/67/L.34/Rev.1.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، استراليا، إسرائيل، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونغا، تيمور-لشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، سانت فينسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، طاجيكستان،

باعترضهم عليه، مثلما فعلت حكومات بلدانهم، قد أداروا ظهورهم لشعوبهم، وأرسلوا رسالة مفادها أنهم يعنون بالسياسية الضيقة الأفق أكثر مما يعنون بتحقيق الرخاء البشري. وينبغي ألا تسمح اللجنة لتلك الوفود بأن تعرقل سير البشرية نحو الابتكار.

٢١ - وأردف قائلاً إن تجربة إسرائيل تفيد بأن أكبر مورد طبيعي لكل بلد هو شعبه. ففي خلال ستة عقود فقط، انتقلت الدولة من دولة زراعية نامية إلى دولة تحقق طفرة في التكنولوجيا الرفيعة وتحقق طفرات بالنسبة لكل فرد أكثر من أي دولة على هذا الكوكب. وهذه الانجازات هي نتيجة تعاون وثيق بين المؤسسات التجارية والحكومة، كما أنها نتاج ثقافة تكافئ المغامرة، وتحتضن مباشرة الأعمال الحرة وتشجع الخيال. فالاستقرار والرخاء والاستدامة تعتمد على تمكين كل فرد في المجتمع، لا سيما النساء والشباب. وينبغي أن تضع الأمم المتحدة خلق فرص للأعمال التجارية والنمو في مقدمة سياساتها الإنمائية، إذ أن شرارة العبقورية موجودة في كل مجتمع.

٢٢ - السيد خليل (مصر): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن مقدمي مشروع القرار لم يبدوا أي بادرة للمرونة خلال المفاوضات، وإن مجموعة الدول العربية لم تحدد موقفها إلا بعد إغلاق باب المفاوضات. وإن المجموعة ملتزمة بحماية مصالح شعوب الدول العربية وكرامتها وتنميتها وحقوقها في الحياة. وإذا كان ممثل إسرائيل مهتما برافهاها فإنه ينبغي أن يفعل كل ما في وسعه للتخفيف من معاناتها.

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)
(A/C.2/67/L.37/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/67/L.37/Rev.1: الانسجام مع الطبيعة

٢٣ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

الأعمال الحرة لديها إمكانات عظيمة لتعزيز التنمية المستدامة إذا ما هُيئت لها بيئة دولية مواتية. وإن حكومة بلده دأبت على دعم القضية الفلسطينية، وبالتالي يساورها القلق لأن هدف مشروع القرار قد طمسته اعتبارات إقليمية، مما يرسى سابقة خطيرة. وأضاف إن وفده يأمل في أن تواصل اللجنة العمل في المستقبل على تحقيق توافق في الآراء كوسيلة لبناء الثقة وحل القضايا ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بطريقة بناءة.

١٩ - السيد بروسور (إسرائيل): قال إن مقدمي مشروع القرار ومؤيديه يضمون دولاً من جميع أنحاء المعمورة من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وهذا التأييد يعكس وعياً متنامياً بأن مباشرة الأعمال الحرة تعد قوة محركة بالغة الأهمية للتنمية وتترتب عليها آثار هامة، وهي بتفتيحها للعقول ملهمة للتغيير. وأضاف إن قادة الأعمال التجارية يشكلون أفرقة ويوحون بالثقة. وإن مباشري الأعمال الحرة هم حاملون ومغامرون لديهم الجرأة على تغيير العالم، ويقدمون للمجتمعات النامية أفضل أمل للخروج من دائرة الفقر.

٢٠ - واسترسل قائلاً إنه كان لدى إسرائيل ومقدمي مشروع القرار الآخرين أمل في التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار، حيث أن كل بلد سيفيد من تمكين مباشري الأعمال الحرة فيه. غير أن مجموعة الدول العربية أعلنت أنها ستعارض اعتماد المشروع حتى قبل انتهاء المفاوضات بشأنه. وليس هناك من المناطق ما يمكن أن يستفيد من مباشرة الأعمال الحرة أكثر من العالم العربي إلا قليل؛ وقد كانت انتفاضة الناس في أنحاء المنطقة للمطالبة على وجه التحديد بحياة أفضل واقتصادات أفضل وحكم أفضل، فضلاً عن القضاء على الفساد المستشري، والركود الاقتصادي، والتمييز ضد المرأة. ومشروع القرار يمثل الأمل والتقدم للناس في ربوع هذا الكوكب. وأضاف إن ممثلي الدول العربية

واستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، وفرنسا، وفلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٣٢ - الرئيس: أعلن أن إسرائيل، وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، وغواتيمالا انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

٣٣ - واعتمد مشروع القرار A/C.2/67/L.12/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا.

٣٤ - السيد بيشو (فرنسا): قال إن وفده يساوره بعض القلق بشأن النص الفرنسي وإنه سيبلغ ذلك إلى الأمانة العامة على نحو مستقل.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/C.2/67/L.9، و L.10، و L.51، و L.53)

مشروعا القرارين A/C.2/67/L.9 و L.53: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

٣٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.53 الذي قدمه السيد إسلام (بنغلاديش)، نائب الرئيس، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.9.

٢٤ - السيد كيسبي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): أدخل تصويبات تحريرية طفيفة على مشروع القرار شملت الاستعاضة، في الفقرة ١٠، عن العبارة "development agenda beyond 2015" بالعبارة "post-2015 development agenda".

٢٥ - السيد مرابط (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن أعضاء المجموعة قد انضموا إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٦ - الرئيس: أعلن أن أوكرانيا وجورجيا قد انضمتا أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٧ - السيدة مونتييل (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فأعربت عن تحفظها بشأن العبارة "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، التي أدخلت من جانب واحد ولا تعكس النص المتفق عليه بموجب إجراء عدم الاعتراض.

٢٨ - السيد كيسبي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن التصويب قد أدخل خلال عملية اعتماد مشروع القرار تحقيقا للاتساق مع مشاريع القرارات الأخرى للجنة.

٢٩ - واعتمد مشروع القرار A/C.2/67/L.37/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) العولمة والترابط (تابع) (A/C.2/67/L.12/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/67/L.12/Rev.1: تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة

٣٠ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٣١ - السيد فافيرو (البرازيل): أجرى تصويبا تحريريا طفيفا في النص الإسباني لمشروع القرار وقال إن إسبانيا،

- ٣٦ - السيدة دي لورينتس (أمانة اللجنة): تلت بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فقالت إن طلب الوثائق الوارد في الفقرة ١٥ من مشروع القرار سيضيف إصدار وثيقة عدد كلماتها ٨ ٥٠٠ كلمة بجميع اللغات الرسمية إلى عبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات مما يترتب عليه احتياجات إضافية لخدمات الوثائق قيمتها ٥٠ ٩٠٠ دولار في عام ٢٠١٤.
- ٣٧ - واستطردت قائلة إن الولايات الموسعة المطلوب الاضطلاع بها في الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٢٨ ستستلزم تعزيز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبناء على ذلك، سيحتاج هذا المكتب إلى ما مجموعه ١١ وظيفة جديدة - وظيفتان لموظفين اثنين أقدمين للشؤون الاقتصادية، ووظيفة لموظف برامج أقدم برتبة ف - ٥؛ ووظيفتان لموظفي برامج، ووظيفة لموظف شؤون اقتصادية برتبة ف - ٤؛ ووظيفة لموظف برامج، ووظيفة لموظف شؤون اقتصادية، ووظيفة لموظف للدعوة والاتصال برتبة ف - ٣؛ ووظيفة لمساعدة الموظفين ووظيفة لمساعد بحوث من فئة الخدمات العامة، الرتب الأخرى - تحت الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بتكلفة مجموعها ٦٠٠ ٤٢٤ ٣ دولار. وسيلزم توفير موارد غير متعلقة بالوظائف قيمتها ٧٠٠ ٨٧١ دولار لتغطية تكاليف توفير أماكن للمكاتب، والاتصالات التجارية، واللوازم، والأثاث، والمعدات ذات الصلة بإنشاء الوظائف الجديدة.
- ٣٨ - وأردفت قائلة إنه، بناء على ذلك، إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار ستدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ احتياجات قيمتها ٢٠٠ ٣٤٧ ٤ دولار، منها ٥٠ ٩٠٠ دولار تحت الباب ٢؛ و ٦٠٠ ٥١٢ ٣ دولار تحت الباب ١٠؛ و ٧٨٣ ٧٠٠ دولار تحت الباب ٢٩ دال.
- ٣٩ - السيد إسلام (بنغلاديش): قال إنه ينبغي تغيير العبارة "development agenda beyond 2015" الواردة في الفقرة ٢٤ بحيث يصبح نصها "post-2015 development agenda".
- ٤٠ - واعتمد مشروع القرار A/C.2/67/L.53، بصيغته المصوبة شفويا.
- ٤١ - السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها ينشد تحقيق أهداف مشروع القرار ذاتها، ويحث المجتمع الدولي على أن يظل اهتمامه مركزا على احتياجات أقل البلدان نموا في العالم والتي يعد تحقيق مكاسب إنمائية فيها أشد الأمور صعوبة. وأعربت عن سرورها بصفة خاصة لملاحظة التأكيد المستمر على الحاجة إلى القيام بعملية تشاورية واسعة النطاق من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وأعربت عن تقديرها للدعوات إلى تحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٤٢ - واستدركت قائلة إن مشروع القرار يطلب أيضا، رغم ذلك، تقديم مساعدات موضوعية وتقنية معززة لأقل البلدان نموا في سياق يؤكد بوضوح على تدفقات ومؤسسات المساعدة الخارجية، بينما يوازن برنامج عمل اسطنبول المصاغة عباراته بعناية بين طلبات تقديم الدعم الخارجي والاعتراف بأهمية وضع سياسات وطنية وهيئة بيئات تمكينية تفتح أبواب التمويل المحلي.
- ٤٣ - وعلاوة على ذلك، أعربت عن أسف وفدها لأن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية تقدّم بصورة متكررة في اللحظة الأخيرة إلى الدول الأعضاء المنخرطة في التفاوض بشأن مشاريع القرارات؛ وقالت إنه ينبغي زيادة الشفافية بشأن الأرقام الواردة في الميزانية أثناء عملية التفاوض. وأخيرا، فإن مشروع القرار يدعو إلى توفير موارد كافية لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير

الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وفضلا عن ذلك، فإن بعض التقديرات لا يمكن اعتبارها احتياجات في إطار مشروع القرار. وبناء على ذلك، ينبغي ألا يفهم أن تقديرات الأمانة العامة قد أقرتها الدول الأعضاء.

٤٧ - السيد أوزاكي (اليابان): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على التنمية المستمرة والشاملة لأقل البلدان نموا. غير أنه يأسف لأن التقديرات المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لم تصدر حتى عشية اليوم الذي كان من المقرر أن يتخذ فيه إجراء بشأن مشروع القرار، ونتيجة لذلك تأخر اعتماده؛ وأضاف أنه ينبغي إتاحة تقديرات التكلفة للدول الأعضاء في مرحلة التشاور من المفاوضات.

٤٨ - وأردف قائلا إن وفده لديه استفسارات وتحفظات كثيرة فيما يتعلق ببيان الأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، بما في ذلك الأساس الذي وضعت عليه التقديرات الواردة فيه؛ إذ أنه ينبغي أن تستوعب الأمانة العامة التكاليف المتصلة بمشروع القرار. وأضاف إن مسألة الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية ينبغي تناولها خلال النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في الوقت المناسب، وينبغي عدم اعتبار البيان الشفوي المقدم من الأمانة العامة ملزما للدول الأعضاء.

٤٩ - السيد رودريغيز هيرانانديز (كوبا): قال إن اللجنة الثانية هي الجهة المكلفة بإصدار الولايات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ وإن اللجنة الخامسة هي المكلفة بالنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وينبغي للجنة أن تتناول المسائل الإنمائية الهامة لأقل البلدان نموا بدلا من التركيز على قضايا الميزانية.

٥٠ - وسُحب مشروع القرار A/C.2/67/L.9.

الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بيد أن بيان الأمانة العامة تجاوز بكثير ما يلزم لتأييد مشروع القرار، والأساس الذي وضعت عليه التقديرات الواردة فيه موضع اعتراض لأنها لم تحظ بالنظر الكافي من جانب الدول الأعضاء. وأضافت قائلة إنه ينبغي للأمانة العامة أن تُعيد تقييم مواردها وملاك وظائفها على ضوء القيود المتزايدة على الميزانية التي تواجهها الدول الأعضاء؛ وإن وفدها يتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة في المحافل المناسبة.

٤٤ - السيد دجيبو (بنن): قال إن اعتماد مشروع القرار له أهميته بالنسبة لأعضاء مجموعة أقل البلدان نموا. وهو ضروري لكي يفي شركاؤها في التنمية بالتزاماتهم ولكي يقدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي الدعم من أجل تحقيق الهدف المتمثل في السماح لنصف تلك البلدان بالتحول إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠، وبخاصة على ضوء عبء العمل الذي زاد زيادة كبيرة نتيجة لمتابعة برنامج عمل اسطنبول.

٤٥ - السيد لاتريش (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على شراكته مع أقل البلدان نموا ومع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بغية كفالة مواصلة منظومة الأمم المتحدة التركيز على تقديم الدعم لأقل البلدان نموا.

٤٦ - واسترسل قائلا أنه يفهم أن الأرقام التي قدمتها الأمانة العامة في بيائها بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية هي تقديرات مقدمة وفقا لتأويل فضفاض للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وإن هذه التقديرات لا تحكم مسبقا على تقديم الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى اللجنة الاستشارية لشؤون

- مشروعاً القرارين A/C.2/67/L.10 و L.51: الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً
- ٥١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.51، المقدم من السيد إسلام (بنغلاديش)، نائب الرئيس، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.10.
- ٥٢ - السيدة دي لورينتس (أمانة اللجنة): تلت بياناً بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فقالت إن طلب الوثائق الوارد في الفقرة ٢٤ من مشروع القرار سيضيف إصدار وثيقة واحدة عدد كلماتها ٨ ٥٠٠ كلمة باللغات الرسمية الست إلى عبء الوثائق الذي تضطلع به إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في عام ٢٠١٥. وبناء على ذلك، إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، ستدرج احتياجات إضافية قيمتها ٩٠٠ ٥٠ دولار في الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.
- ٥٣ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/67/L.51.
- ٥٤ - وسُحب مشروع القرار A/C.2/67/L.10.
- البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)
- (أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع) (A/C.2/67/L.11 و L.55)
- مشروعاً القرارين A/C.2/67/L.11 و L.55: عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)
- ٥٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.55، المقدم من السيد إسلام (بنغلاديش)، نائب الرئيس، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.10.
- ٥٦ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/67/L.55.
- ٥٧ - وسُحب مشروع القرار A/C.2/67/L.11.
- عُقدت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٥٥.
- البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)
- (ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة (تابع) (A/C.2/67/L.21 و A/C.2/67/L.44)
- مشروعاً القرارين A/C.2/67/L.21 و L.44: تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وعن تنفيذ الفرع رابعاً - جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- ٥٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.44، المقدم من السيدة هودجيتش (البوسنة والهرسك)، المقررة، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.21.
- ٥٩ - السيدة دي لورينتس (أمانة اللجنة): تلت بياناً بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فقالت إنه إذا ما اعتمد مشروع القرار، يقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينشئ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بهدف تنفيذ ذلك القرار، أربع وظائف عملاً بالفقرة ٤ (أ) بتكلفة تقدر بمبلغ ٩٠٠ ٤٥٣ ١ دولار؛ و ٢٦ وظيفة عملاً بالفقرة ٨٨ (ج) بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٦٠١٨ دولار؛ وثمان وظائف عملاً بالفقرة ٨٨ (د) بتكلفة تقدر بمبلغ ٤٠٠ ١٧٣٨ دولار؛ وثمان وظائف عملاً بالفقرة ٨٨ (هـ) بتكلفة تقدر

- ٦٠٠ ٢٢٤ ٢ دولار؛ و ٢٩ وظيفة عملا بالفقرة ٨٨ (و) بتكلفة تقدر بمبلغ ١٠٠ ٤٢٨ ٥ دولار؛ و ٢٢ وظيفة عملا بالفقرة ٨٨ (ز) بتكلفة تقدر بمبلغ ٤٠٠ ٨٥١ ٥ دولار؛ وثمانى وظائف عملا بالفقرة ٨٨ (ح) بتكلفة تقدر بمبلغ ٧٠٠ ٦٨٣ ١ دولار.
- ٦٠ - واستطردت قائلة إنه قدّر مبلغ مجموعه ١٠ ٢٨٦ ٠٠٠ دولار لتمويل الموارد غير المتعلقة بالوظائف المرتبطة بالتعزيز المقترح لأمانة وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك التكاليف التشغيلية المتكررة المرتبطة بالموارد الثابتة؛ والتكاليف التشغيلية غير المتكررة ذات الصلة بإنشاء وظائف جديدة؛ والسفر في مهام رسمية؛ والمعدات واللوازم؛ وترجمة المنشورات إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية؛ وتعزيز عملية توقعات البيئة العالمية، وبناء القدرات والحصول على التكنولوجيا.
- ٦١ - وأردفت قائلة إن المبلغ الإجمالي المقترح وقدره ٣٠٠ ٧٣٤ ٣٤ دولار اللازم لتنفيذ الفقرة ٤ (أ) من مشروع القرار سيتم إدراجه تحت الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وسيتم تحديد الآثار المالية المترتبة على الفقرتين الفرعيتين ٤ (ب) و (ج) عندما يعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة القواعد والإجراءات الجديدة في دورته العالمية الأولى المزمع عقدها في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٣.
- ٦٢ - السيد لاغونا (المكسيك): أدخل تغييرات تحريرية طفيفة على مشروع القرار وقال إنه يتضمن أسس تنفيذ مجموعة طموحة من تدابير دولية لإدارة شؤون البيئة من شأنها تعزيز الركيزة البيئية من ركائز التنمية المستدامة. وإنه يسعى إلى أن يعكس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه داخل الجمعية العامة بشأن ضرورة تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتمكين مجلس إدارته من تنفيذ جميع التدابير المطلوب
- اتخاذها في الفقرات الفرعية ٨٨ (أ) إلى (ح) من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠.
- ٦٣ - واسترسل قائلاً إن مشروع القرار يرسل أيضاً رسالة سياسية مفادها: أن اللجنة باعتمادها مشروع القرار لا تعتبر قد أقرت أي مقدار محدد من الموارد؛ بل تكون قد وفرت للأمين العام ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التوجيه اللازم بشأن كيفية توفير موارد مالية مضمونة ومستقرة وكافية ومتزايدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من الميزانية العادية للمنظمة. وأضاف إن الاحتياجات من الموارد التي حددتها الأمانة العامة هي مجرد احتياجات إرشادية وسيطلب الأمر إجراء مفاوضات حكومية دولية بغية تحديد الموارد النهائية والآثار المالية المترتبة على مشروع القرار.
- ٦٤ - واعتمد مشروع القرار A/C.2/67/L.44* بصيغته المصوبة شفويا.
- ٦٥ - الرئيس: قال إنه نظرا لتأخر الوقت فسيتعين انصراف المترجمين الشفويين. وإنه يعتبر أن اللجنة موافقة على مواصلة المناقشات باللغة الإنكليزية فقط.
- ٦٦ - وقد تقرر ذلك.
- ٦٧ - السيد لا تريش (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد مشروع القرار وبقرار النهوض بمستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهو يشدد على أهمية تنفيذ الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، ويتطلع إلى انعقاد الدورة العالمية الأولى لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٦٨ - واسترسل قائلاً إنه يفهم أن بيان الأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية يستند إلى تقديرات مقدمة من خلال تفسير فضفاض بشكل مفرط للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وكرر بيان موقف الاتحاد

لمناقشة احتياجات برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الموارد على ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠. ومن ثم فعلى المجلس أن يستعرض برنامج العمل المقترح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتخذ قرارات بشأن أنشطة متابعة تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر.

٧١ - وأردفت قائلة إن المعلومات المقدمة من الأمانة العامة ما هي إلا بداية لما ينبغي أن يكون محادثات أكثر استفاضة داخل مجلس الإدارة، عملاً بالفقرة ٤ (ب) من مشروع القرار، استناداً إلى تحليل أكثر تفصيلاً للأنشطة المزمع الاضطلاع بها والنتائج المتوقعة. وحتى ذلك الحين ليس لدى الأمانة العامة أساس موثوق به لما حددته من الاحتياجات المتوقعة من الموارد للاضطلاع بالولاية الموسعة حديثاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧٢ - السيدة أونيشي (اليابان): قالت إن وفدها متحير بسبب مضمون بيان الأمانة العامة فيما يتعلق بمشروع القرار L.44* حيث أنه يقدم تقديراً مفصلاً للغاية للتكاليف قبل أن تتاح لمجلس الإدارة الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فرصة مناقشتها والاتفاق على كيفية تنفيذ عناصر الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠. وإن وفدها يتوقع من الأمين العام أن يحترم أحكام الفقرة ٥ (أ) من مشروع القرار، التي تطلب إليه أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ موارد تأخذ في الاعتبار برنامج العمل المنقح المقترح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتنفيذ الفقرات الفرعية ٨٨ (أ) إلى (ج) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلاً عن الفرص المتاحة لزيادة كفاءة استخدام الموارد. وأضافت إن بيان الأمانة العامة للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار لا ينبغي أن يحكم مسبقاً بأي حال على الميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ ولدى إصدار

الأوروبي ومفاده أنه سيلزم زيادة تنقيح هذه الاعتبارات على ضوء الولاية الجديدة المنوطة بمجلس الإدارة، وأن تقديرات الأمانة العامة لا تتضمن حكماً مسبقاً على تقديم الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وبالتالي لا ينبغي اعتبار أن هذه التقديرات قد أقرتها الدول الأعضاء.

٦٩ - السيدة كوزنس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الإصلاحات المتفق عليها في مؤتمر ريو + ٢٠ ستعزز من دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتدعم العنصر البيئي من عناصر التنمية المستدامة، وتحسن التنسيق بشأن الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، وجميع هذه الإصلاحات تحسينات جديدة بالترحيب. وأضافت إن مشروع القرار يؤيد القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، وهو يتخذ الخطوة التالية الأساسية المتمثلة في إنشاء عضوية عالمية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتمكين المجلس من الشروع في تنفيذ تلك الوثيقة. ولذلك فإن وفدها يشعر بالاستياء بسبب محتوى بيان الأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، الذي يحكم مسبقاً على قرارات مجلس الإدارة، والذي جاء في مرحلة متأخرة من المفاوضات ويحتوي على طلبات كبيرة وغير متوقعة للحصول على موارد لم يرد توضيح لها ولا تربطها أي صلة بمشروع القرار.

٧٠ - واسترسلت قائلة إن وفدها يستفسر عن الأساس الذي وضعت عليه هذه الأرقام حيث أنها لم يجر النظر فيها على النحو الملائم من جانب الدول الأعضاء في أي محفل حكومي دولي مختص؛ وأن الدول الأعضاء بحاجة إلى أن تنظر بترو في الاحتياجات من الموارد، وليس في طلب مكثف غير مدعم بالأسانيد لاعتماد موارد جديدة كبيرة. وأضافت أن مشروع القرار يكلف مجلس الإدارة بصفته المحفل الأنسب

تلك الوثيقة سيقوم وفدها بالنظر فيها بعناية، ولن يكون في ذلك ملزماً بالبيان المقدم من الأمانة العامة.

٧٣ - السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي): أعرب عن القلق لاستمرار انعقاد جلسة رسمية بدون ترجمة شفوية إلى جميع اللغات الرسمية للمنظمة. وأعرب عن أمله في عدم تكرير حدوث ذلك.

٧٤ - وفيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، قال إن وفده يرى أن تقديرات الأمانة العامة ستخضع لمزيد من التشاور داخل اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة.

٧٥ - السيدة فولكن (سويسرا): قالت إن إدخال مبدأ العضوية العالمية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمر هام. وإن الدورة العالمية الأولى للمجلس المزمع عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٣، ستتيح فرصة لإجراء مناقشة مثمرة لسبل تنفيذ الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠.

٧٦ - واسترسلت قائلة إن وفدها أحاط علماً ببيان الأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية حسبما تقتضيه المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وذلك لا يعتبر حكماً مسبقاً على المناقشات التي تدور داخل مجلس الإدارة.

٧٧ - السيدة بيترسون (كندا): قالت إن مشروع القرار يعد خطوة هامة نحو تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر ريو+٢٠، والتي سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في الدورة العالمية الأولى لمجلس الإدارة. غير أن بيان الأمانة العامة للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لا يعكس على وجه الدقة القرارات المتخذة من جانب الدول الأعضاء خلال المفاوضات؛ وعلاوة على ذلك، فإنه يحكم مسبقاً على المناقشات الهامة المقبلة التي ستجري بين الدول الأعضاء. وأضافت أن وفدها لا يتفق مع عدة عناصر تضمنها ذلك